

## الفصل الرابع عشر

### تغيير الالعبين فى مجتمع المعرفة\*

#### بيتر سكوت

يستهدف هذا الجزء الخاص بتأثير العولمة على التعليم العالى تقديم وصف تعديلى أو تنقيحى revisionist. فهناك اعتقاد سائد لدى غالبية الأفراد أن المؤسسات التى تجدد رواجاً لها فى مجتمع المعرفة، مثل الجامعات البحثية، ومستشارى إدارة المعرفة، يمكن أن تلعب دوراً بارزاً فى هذا المضمار. بالتالى ليس أمام الجامعات التقليدية خيار سوى تقليد هذه المؤسسات. وهذه الرؤية مرجعها التباين بين الاقتصاد الجديد فى التعليم العالى المرتبط باتفاقية الجات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وبين الاقتصاد الليبرالى الجديد من ناحية، والممارسة الأكاديمية والمعرفية التقليدية من ناحية أخرى. هذه النظرة قد تكون مضللة. ومع ذلك، فهذه الرؤية المنقحة لانهى أن الجامعات فى استطاعتها عمل ما يجعلها راضية ومعتدة بذاتها. لكن الأمر يتطلب من الجامعات أن تكون مصدراً للتغيير الجذرى بطرائق غير تقليدية.

ومهما كانت الرؤية، فإن التعليم العالى (التدريس والبحث) عبارة عن سلعة تُباع وتُشترى. وتأثير هذه الرؤية على سياسة التعليم العالى يقتصر على صناعة السياسة القومية. إذ يتم التأكيد مراراً على المصالح الخاصة بدلا من السلع العامة، فى ضوء النتائج التى يحققها التعليم العالى.

ونتيجة لذلك، يسهم الطلاب بطريقة مباشرة، باعتبارهم المستفيدين من التعليم العالى فى المقام الأول، فى تكلفة توفير التعليم العالى، عن طريق المصاريف الدراسية التى يدفعونها. وخلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، تجاوزت المتاجرة بالتعليم العالى الحدود القومية، مع ظهور العولمة الليبرالية الجديدة. والدرس الذى استوعبه كثير من القيادات السياسية والجامعية هو التخلّى عن اعتبار التعليم العالى سلعة عامة تابعة للقطاع العام، وانتهاز الفرصة لعولمة التعليم العالى، والاستفادة من اقتصاد المعرفة العالى. ومن تفوته الفرصة بهمش ويتجاوزها قطار العولمة، وتسيطر

\* ترجمة د. السيد بهواشى.

الأيدولوجية الليبرالية الجديدة على تأثير العولمة فى التعليم العالى. ولا بد من مجابهة هذه الظاهرة، إذا أريد إضفاء العالمية على الجامعات، بدلا من إقحام الجامعات فى السوق العالمى.

### الجامعة فى مجتمع المعرفة

المناقشة الخاصة بتأثير العولمة على الجامعة تنسم بالاستعجال Urgency والسذاجة naivety، والأولى تتضمن الثانية؛ فالاستعجال يظهر فى إطار السياسة. والخوف أن الجامعة إذا لم تستجب وتتوافق - الأمس واليوم والغد - لتحديات العولمة، حينئذ تكون مجرد مؤسسة تقليدية بعيدة عن التطورات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. والسذاجة naivety تظهر فى إطار المفاهيم والتحليلات. وغالبا ما يتم تناول العولمة والجامعة على أنهما لوح طباعى مقولب Stereotype؛ فالعولمة على أنها العالم الجديد الذى يتضمن الأسواق والاتصالات الدولية، والجامعة على أنها مؤسسة تقليدية. هذا الاستعجال وتلك السذاجة يحتاجان إلى نقاش مطب.

العولمة ليست مجرد ظاهرة تكنولوجية.. العولمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتطوير مجتمع المعرفة. وبالتغيرات فى إنتاج المعرفة. والخوف أن يتم استخدام هذا المصطلح بصورة واسعة؛ لدرجة تعنى كل الأشياء لكل الأفراد، كما هو واضح من وفرة نصوص ومصطلحات مختلفة، مثل: مجتمع المعلومات، المجتمع المعلوماتى، مجتمع الاتصالات وغيرها. ومع ذلك، رغم تنوع المعانى ووفرتها، فإن هذا المصطلح مازال يُستخدم فى إطار شامل أو كلى. ولا بد من تأكيد عدم ثبات فكرة مجتمع المعرفة والمتناقضات التى تحتويها.

وهناك ثلاثة معان تتضمنها هذه الفكرة.

\* **المعنى الأول** مشتق من البعد التكنولوجى، ويركز على تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والمجتمع العالمى، والأسواق المالية، والإعلام العالمى، باختصار عالم الـ CNN والكوكاكولا. وينعكس هذا التحول فى التغيرات الأساسية فى نماذج الإنتاج: فكرة مجتمع ما بعد الصناعة، ويمتد إلى المجالات السياسية والثقافية. ونتيجة لذلك، يحل التفاعل المباشر بين المستهلكين والأسواق الشعبية الأشكال السابقة

للمشاركة الجماعية بين المواطنين والدولة، ويرتبط بذلك فكرة العولمة، فكرة أن الدول وجدت ضالتها الكبرى.

\* **المعنى الثانى** المرتبط بفكرة مجتمع المعرفة، وهو معنى مشتق من التحليلات الجيوسياسية التى تلتقط فكرة العولمة. وفكرة العولمة يجسدها كتاب فيليب بويت Philip Bobbitt «الحرب، السلام، مجرى التاريخ»؛ إذ يرى بويت أن كثرة الحروب أحدثت تحولات أساسية فى الدول والنظام العالمى. وفى نظره، فإن الحرب الطويلة «١٩١٤ - ١٩٨٠» التى كسبها الغرب بسبب تفوقه فى نظم المعلومات، أدت إلى تفتيت الدول إلى دويلات.

\* **المعنى الثالث** يضرب بجذوره فى التحليلات الاجتماعية والثقافية. وتترجح هذه التحليلات ما بين التفاؤلية التى يتزعمها مانويل كاستل Manuel Castell فى كتابه «عصر المعلومات»؛ حيث يؤكد فيه أن التكنولوجيا هى الدافع الرئيس للتغيير الاجتماعى والثقافى، والأوصاف الداكنة التى يجسدها ألترش بيك Ulrich Beck فى كتابه «مجتمع فى خطر»، الذى يؤكد فيه تجزئة المعنى الاجتماعى وتذرية atomization الخبرة الفردية. ويرتبط بهذا التحالف تلك السيناريوهات المتوهجة من جانب أنصار البيئة، والاحتجاجات الشورية ضد العولمة. ويرتبط بذلك أيضاً - ولو بصورة غير مباشرة - أفكار التبخر الفكرى لعصر ما بعد الحداثة.

ومن الصعب التعمق والغوص فى هذه المعانى لمجتمع المعرفة فى ورقة كهذه معنية أساسا بتوضيح تأثير العولمة على الجامعة. لكن هناك أمرين جديرين بالاهتمام. أولهما أن فكرة مجتمع المعرفة مسألة محيرة؛ فهناك حاجة إلى معرفة سيناريوهات وسياسات التطوير المستقبلى للتعليم العالى. ولن تتحقق هذه المعرفة إلا بعد فهم اتجاه التغيير الاجتماعى، وفى الوقت نفسه، لن يوجد الأساس الصلبد، لعدم وجود فهم مشترك. والأمر الثانى أن الجامعة متضمنة فى هذه المعانى المختلفة لمجتمع المعرفة، على سبيل المثال، هى مصدر العلوم الأساسية التى تُشتق منها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وكمؤسسة قومية مُهددة من جانب الولايات الشرية، التى تركز على

تطوير الجامعة بها، وتجاوبه تحديات سوق العولة، وكمؤسسات مهمة تُستقى منها  
أيديولوجية بديلة.

## نماذج جديدة لإنتاج المعرفة

هذه الخاتمة تلقي دعمًا من تحليل التغيرات فى إنتاج المعرفة. ويرى مايكل  
جبونز: Michael Gibbons وآخرون (١٩٩٤) أن هذه التغيرات هى بمثابة تحولٍ من  
العلم ذات النموذج الواحد - البحوث يقودها الفضول العلمى داخل الجامعات - إلى  
المعرفة ثنائية النموذج، يتم توليدها فى إطار سياقات مفتوحة من التطبيق، ويتم  
توزيعها عبر المثليين والبيئات، وتخضع للتقويم المعقد ونظم المحاسبية. وحاول  
مايكل جبونز وآخرون تطوير هذا الوصف لإنتاج المعرفة.

ويميز مايكل جبونز وآخرون (٢٠٠١) بين «سياق» العلم والأوصاف البنائية  
والاجتماعية له. هذا التمايز يمثل أحد الانتقادات الرئيسة لأوصاف نموذج واحد/  
اثنين. كما حرص مايكل جبونز على تطوير بعض المفاهيم، مثل الساحة العامة  
agora، التى تضم المجالات السياسية والثقافية واقتصاد السوق، التى تشكل الأساس  
للبحوث.

وهذه الورقة الخاصة بتأثير العولة على الجامعة لا تسمح بالفوص فى المناقشات  
التي تستهدف توضيح التغيرات فى إنتاج المعرفة. لكن النتيجة التى يمكن استخلاصها  
من الأوصاف المتعلقة بنموذج واحد/ اثنين، أنه من العبث اعتبار هذه التغيرات دليلا  
على التحول من علم الاقتصاد القديم إلى العلم التطبيقى، والبحوث الفاعلة  
للاقتصاد الجديد. غير أن ذلك ليس هو الحادث فعلا، لسببين رئيسين: أولهما، أن كل  
نماذج وأطر المعرفة تتلاحم معًا، وثانيهما أن النماذج الجديدة لإنتاج المعرفة لا يمكن  
إرجاعها إلى البحوث المبرمجة فحسب؛ فبرامج البحث والتنمية R&D القومية  
ليست أمثلة جيدة لما يُسمى بالبحوث السياقية أو البحوث الاجتماعية. لذلك وكما  
هو الحال بالنسبة لفكرة مجتمع المعرفة، فإن أوصاف التغيرات فى الإنتاج العلمى  
لا توفر الأساس لبناء سناريوهات آمنة حول التطوير المستقبلى للتعليم العالى. وكما  
هو الحال بالنسبة لمجتمع المعرفة أيضًا، فإن الجامعة ليست مكانا لإنتاج العلوم  
فحسب، لكنها أيضا المستغل الأساسى للملكية الفكرية، والوسيط لنتائج البحوث.

## تحديات السوق للجامعة

تمثل الفكرة الرئيسة لهذه الورقة في توضيح تأثير العولة على التعليم العالى، بالإضافة إلى ظهور لاعبين جدد في مجتمع المعرفة. وليس من السهل توضيح وتحديد الطريق الذى يجب أن تسلكه الجامعة، وكذلك تحديد هؤلاء اللاعبين الجدد. فالجامعات تجابه الآن بتحديات من جانب مؤسسات المعرفة، المنافسة. وهناك عدد لا بأس به من المؤسسات المنافسة، مثل: مستشارى الإدارة (مراكز المعرفة التجارية)، وسائل الإعلام، مخططى السيناريوهات فى العمليات الرئيسة وغيرهم. ودرجة المنافسة مبالغ فيها، ومعظم المنافسين يعتمدون على الجامعات للحصول على القوى العاملة المتعلمة، ونظراً لحاجة المنافسين للجامعات لإجراء البحوث التى تحتاجها مؤسساتهم، فإن وجود هؤلاء المنافسين لا يشكل تحدياً للجامعات، بل يعززون ويعضدون الجامعات. ومع ذلك، هناك ثلاثة منافسين للجامعات.

**\* أول المنافسين** هو تطوير ما يُسمى بمؤسسات «التعليم عابر الحدود القومية». وتعتمد بعض هذه المؤسسات على الاتحاد العالمى للجامعات التقليدية، أو اتحاد الجامعات القومية العالمية، والمؤسسات العالمية مثل وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات. وبعض هذه المؤسسات منافس قوى للجامعات التقليدية، وتتخذ شكل الجامعات الإلكترونية التى تؤسسها الاتحادات العالمية.

والمشكلة ليست فى تطوير المفاهيم الفكرية والمحتوى، لكن فى تسويق وتوزيع هذه المنتجات، وجذب زبائن لها، ومحاولة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ومع ذلك، فالتحليل هذا غير مُقنع. إذ أنه أحادى البعد، حيث يعتمد على الوصف التكنولوجى لمجتمع المعرفة، ويتجاهل معوقات النقل الثقافى والجهود المحلية تجاه المعرفة العالمية (ومن ثم يقتصر فى أدائه على أنظمة ضيقة: الإدارة والأعمال التجارية، وتكنولوجيا المعلومات، وعلوم الكمبيوتر، وبعض مجالات العلم والتكنولوجيا)، ويخفق فى فهم التركيبات والسيناريوهات بين أشكال ونماذج التعلم المباشرة وغير المباشرة.

**\* وثانى المنافسين** يتمثل فى الجامعات الخاصة الاستثمارية. وجامعة فونكس Phoenix مثال على ذلك.. هذه المؤسسات الخاصة لا تعبأ باللوائح العامة، وتمتع بالحرية الكاملة فى إصدار لوائحها المنظمة للعمل داخلها. والتأهيل شرط ضرورى

في المؤسسات الخاصة، والخصخصة تخفف العبء التنظيمي على الجامعات الخاصة. والجامعات الخاصة أيضا تحكمها المعايير الثقافية والمهنية والفكرية. كما أنها حرة في إجراء البحوث والتدريس وتصميم المناهج بالطريقة التي تراها، ولا تزعجها الأنظمة لأنها تركز أساساً على منتجات المعرفة.

لكن كثيراً من القيود المفروضة على مشروعات التعليم عابر الحدود القومية تُطبق أيضاً على الجامعات الخاصة الاستثمارية.

\* **وثالث المنافسين** للجامعة التقليدية ينبع من تكاثر الجامعات الاتحادية Corporate وتأخذ هذه الجامعات أحياناً شكل أقسام تدريبية. وساعد على ظهور هذه الجامعات الاتحادية نمو الموارد البشرية، ويعكس تأسيس الجامعات الاتحادية أيضاً الاتجاه إلى تطوير القوى العاملة. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء جامعة الخدمات الصحية القومية بالمملكة المتحدة. ومع ذلك، هذه الأمثلة وغيرها لا تشكل تحدياً للجامعة التقليدية لسببين: أولهما أن الجامعات الاتحادية جليل اهتمامها بتقديم دورات تدريبية ومقررات قصيرة، ولا بد من توقيع عقود مع الجامعات التقليدية لتقديم مقررات معقدة. وثانيهما أن أنشطة الجامعات الاتحادية مكملات لأنشطة الجامعات التقليدية. على سبيل المثال، جامعة NHS ليست منافسة للمدارس الطبية، ولا للمدارس التمريض.

وعلى الرغم أن هذه الأنواع الثلاثة من المؤسسات المنافسة - المؤسسات عابرة الحدود القومية، الجامعات الخاصة الاستثمارية، الجامعات الاتحادية - ستكون أبرز ملامح التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين، لكنها لن تكون الملامح الوحيدة في القرن ذاته. والسبب وراء ذلك أنه من الخطأ تناول فكرة مجتمع المعرفة أو التغيرات في إنتاج المعرفة على أنها تحولات بسيطة.. استبدال نموذج للتقدم بآخر أعلى وأسمى منه. لذلك من الخطأ رؤية تطور الجامعة في إطار ظهور المؤسسات المنافسة. ومن الضروري تطوير وصف دقيق، يركز على عملية التحول الداخلية وتعتبرها التحدي الخارجي (أو البديل).

### **تحديات أخرى: التهجين ومؤسسات المعرفة الفاعلة**

لقد باتت ضرورياً البحث عن لاعبين جدد في مجتمع المعرفة، داخل الجامعة

وخارجها. وهناك ظاهرتان جذيرتان بالاهتمام: إحداهما داخل الجامعة، يُطلق عليها تهجين hybridization التعليم العالي، والأخرى خارج الجامعة، متمثلة في تطوير مؤسسات بديلة للمعرفة، ومتضمنة تقاليد المعرفة المنافسة، وجذرية في توجهها السياسى، وعصرية في توجهها الفكرى.

وتهجين التعليم العالي يأخذ شكلين: أحدهما يكون جزءاً من عملية التطوير لنظم التعليم العالي المعاصرة. فالمؤسسات نضطلع بوظائف عدة، الكثير منها بعيد عن الأغراض الجوهرية للجامعة التقليدية، وهذه الظاهرة توصف بأنها رسالة قابلة للانتشار؛ لأنها عملية ليست مفروضة من خارج التعليم العالى على المؤسسات، لكنها عملية نابعة من الديناميكيات الاجتماعية والعلمية الداخلية للتعليم العالى.

هذه الوظائف الجديدة - نقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة، التضامن الاجتماعى، التعلم مدى الحياة، معروفة لكل فرد. لكن من الخطأ اعتبار هذه الوظائف إضافات جديدة للتعليم العالى. فطبيعة التعليم والتعلم والمقررات الأكاديمية والبرامج البحثية قد تغيرت أيضاً. فهناك الآن جبهات مفتوحة بين المجتمع والجامعة، والثقافة والاقتصاد. والتعلم عن طريق العمل والمجتمع واعتماد الخبرة السابقة، بالإضافة إلى الممارسات والظواهر المماثلة، كلها دليل على التدفقات الجديدة داخل التعليم العالى. لذلك عند الاستفسار عن اللاعبين الجدد، فإن الإجابة تكون «نحن اللاعبين الجدد»، الجامعات نفسها اللاعبون الجدد.

والشكل الثانى لتهجين التعليم العالى يكمن فى توسعة extension الشكل الأول.. إنه يكمن فى ظهور الأشكال التنظيمية الجديدة داخل الجامعة، التى توازى (وأحياناً تنافس) النماذج التقليدية للتنظيم الأكاديمى، مثل الكليات والأقسام. ولهذا التصنيف التقليدى جذور وأصول معقدة. فبعض الأجزاء تتمتع بعلاقات affinities أكاديمية، وتحكمها المجتمعات العلمية. وبعض الأجزاء الأخرى تعكس تقسيم العمل المهنى فى المجتمع الأكبر (ورغم أن هذه التجزئة للعمل ليست مفروضة على الجامعة من الخارج، إلا أن مدارس القانون والمدارس الطبية تلعب دوراً رئيساً فى عملية التكاثف، وفى تعريف المهن).

ومن الصعب الادعاء بأن المؤسسات البحثية هى أشكال جديدة (خاصة فى أمريكا الشمالية). ومع ذلك فقد تغير التوازن الآن، فكثير من الوحدات التنظيمية داخل الجامعات لا تقوم على أى من المبدئين: العلاقات الأكاديمية أو تجزئة العمل

المهني . لكن هذه الوحدات ذات علاقة بفرق المشروعات، وصممت وحدات السوق لاستغلال الملكية الفكرية داخل الجامعة، مكملين لبعضهم البعض. وعند الاستفسار مرة أخرى عن مكان التنظيمات الجديدة في مجتمع المعرفة، تكون الإجابة مرة أخرى هي، نحن: الجامعات تضم كثيراً من التنظيمات الجديدة.

وتتمثل الظاهرة الثانية في القدرة على إنشاء تنظيمات معرفية فاعلة مغايرة للجامعات التقليدية، وجامعات السوق الجديدة. وهذه التنظيمات تغيّر الجامعات التقليدية لأنها تربطها (ونحن) بالصفوة الاجتماعية (أو بإعادة بناء الهرم الاجتماعي حسب تجزئة العمل في مجتمع رأسمالي)، وبالمفاهيم المحددة للمعرفة. ونتيجة لذلك، فإن هذه التنظيمات المعرفية الفاعلة تتحدى أفكار الأدلة، والموضوعية، والتوازن، والحوار، التي تُعتبر أساسية في الجامعة.

ومع ذلك، فإن هذه التنظيمات تتعارض مع جامعات السوق، باعتبارها المنافس الأساسي للجامعة العامة. وهذه التنظيمات ترفض كثيراً من المعطيات المألوفة في الديمقراطية الاجتماعية، مثل: مادة الدافعية، وفاعلية الحوافز، والدافع للفاعلية، وحساب الكلفة والفوائد (التي يعتمد عليها تطوير جامعات السوق). وبينما ترفض هذه التنظيمات تلك المعطيات، فإن تفرص على الإفادة من تكنولوجيا الاتصال الاعلامي والشعبي.

والتنظيمات المعرفية الفاعلة activist تأخذ أشكالاً كثيرة؛ مجموعات المجتمع المحلي، شبكات الاتصال الدولية. وهذه التنظيمات قد تكون أساسية ترفض ثقافة التحرير المرتبطة بجامعات الصفوة والثقافة الموازية للمنطقية rationality المرتبطة بعلوم وأساتذة أو منح الجامعة. وقد تكون تنظيمات، مثل السلام الأخضر green peace، التي تؤمن بعدالة أن الاستخدام المنطقي للأدلة العلمية يعادل أو يفوق استخدام البنك الدولي أو هيئة المعونة الدولية. ولعل نظام الغذاء المعدل مثال جيد على أن الخبرة لم تُعد هي المخزون الرئيس للخبراء، لكنها صارت موزعة الآن. كذلك الدور الابتكاري الذي تلعبه هذه التحولات في توليد المعرفة ومعارضتها لتوجهات العولمة، قد تشعر ببعض المسئوليات الأخلاقية التي تضطلع بها الجامعات منذ جيل مضى.